أكدت أن حجم التضخم في المكاتب الخارجية وصل إلى 654 مليون دينار

«الميزانيات»: «الصحة» تحتاج إلى إصلاحات عميقة بقطاعاتها كافة

جانب من الاجتماع

حديث بين العدساني وصفاء الهاشم

- هناك تداخل بين اختصاصات كثير من الإدارات في تنفيذ المشتريات وترسية العقود
- ديوان الخدمة أقر بعدم تعاون الوزارة فيما يتعلق بضبط شؤون التوظف
- كثرة التجاوزات من صرف رواتب وعلاوات وبدلات والمهمات الرسمية بالخارج
- كثير من الاستمارات المالية لحسابات المكاتب الصحية لا تعرض على جهاز المراقبين الماليين
- استمرار عدم ميكنة حسابات المكاتب أدى إلى تعرض الأموال المحولة لخطر الاختلاس
- محاسبون وافدون زوروا كتب علاج مرضى كويتيين واختلسوا 13 مليون جنيه إسترليني
- المكتب الصحي بواشنطن به خلل ولم تتمكن الوزارة مع معرفة الوضع المالي فيه
- الحكومة تقدمت بطلب فتح اعتماد إضافي لوزارة الصحة بسحب 450 مليون دينار
- تدني نسبة الإنجاز في المشاريع الإنشائية للوزارة حيث بلغت 15 % فقط

■ ملاحظات الجهات الرقابية في تزايد مستمر ومتركزة حول سلوكيات معينة

■ مكاتب التدقيق لا تقدم أي تقارير وبها قصور في الأداء مما يتطلب تفعيلها

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الصحة د. جمال الحربي لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الصحة للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه وتبين لها ما يلي :-

أولا : ضرورة تسوية ملاحظات الجهات الرقابية والتعاون معها

بينت اللجنة ضرورة قيام القيادة الجديدة بإصلاحات عميقة لكافة قطاعات الوزارة خاصة وان ملاحظات الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) في تزايد مستمر سنويا ومتركزة حول سلوكيات معينة بذاتها كالعلاج بالخارج وعقود الأجهزة الطبية والأدوية والمشاريع الإنشائية وباتت تبعاتها المالية تستنزف المال العام مع إمهالها شهرين للبدء باتخاذ إجراءات تسوية ما ورد في التقارير الرقابية.

ورغم وجود عدة أقسام ومكاتب للتدقيق والمتابعة في الوزارة بما فيها مكتب مستحدث للتدقيق يتبع الوزير مباشرة إلا أنها لا تقدم أي تقارير وبها جميعا قصور في الأداء مما يتطلب تفعيلها واستدراكها للكوادر الوطنية للحد من الملاحظات وتداركها قبل وقوعها.

ويجب أن تكون الوزارة حازمة تجاه تكرار تجاوزها للجهات الرقابية قبل إبرام أعمالها ووصلت في بعضها إلى تقديم بيانات غير دقيقة بغرض الحصول على الموافقات وأنها تتجاوز أحيانا إدارتها المعنية (إدارة الشؤون القانونية) ووجود تداخل واضح بين اختصاصات كثير من الإدارات مع بعضها البعض في تنفيذ المشتريات وترسية العقود والتعاقد مباشرة بدلا من الإدارة المعنية بذلك علما أن كل العقود المتجاوزة للرقابة بها خلل حقيقي. وأفاد ديوان الخدمة المدنية بعدم تعاون الوزارة معه فيما يتعلق بضبط شؤون التوظف وكثرة التجاوزات من صرف رواتب وعلاوات وبدلات والمهمات الرسمية بالخارج دون اخذ موافقته مما يتطلب تصويب هذا الوضع بسرعة.

كما أن الصرف المالي في الوزارة بحاجة إلى وقفة جادة لضبطه لاسيما وأن جهاز المراقبين الماليين امتنع كثيرا عن توقيع العديد من الاستمارات لعدم وجود اعتمادات مالية في الميزانية للغرض الذي ستصرف الوزارة من اجله وقيام الوزارة بعمل مناقلات مالية بقيمة 12 مليون دينار مخصصة للاستشارات الطبية للتعاقد مع الأطباء الزوار لمستشفيات الكويت لتعزيز بنود أخرى يكثر فيها امتناع المراقب المالي لأنها ستصرف في غير غرض المخصص له.

إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بضوابط التخزين لإحكام الرقابة على الأدوية والمقدر قيمتها بـ 272 مليون دينار وعلى الأجهزة الطبية كذلك.

ثانيا: العلاج بالخارج والمكاتب الصحية الخارجية

وتجاوزت الوزارة ما هو معتمد لها بالميزانية للمكاتب الصحية الخارجية والعلاج بالخارج بـ 384 مليون دينار رغم أن المعتمد لها 135 مليون دينار فقط مما تسبب بتضخم ارصدة المكاتب الصحية الخارجية لتصل إلى 654 مليون دينار تعجز الوزارة عن تسويتها محاسبيا.

علما أن كثيرا من الاستمارات المالية الخاصة بتعزيز حسابات المكاتب الصحية الخارجية لا تعرض على جهاز المراقبين الماليين قبل تحويلها وبعض هذه المكاتب كالمكتب الصحي بواشنطن به خلل حقيقي ولم تتمكن الوزارة مع معرفة الوضع المالي فيه : حيث تعاقدت الوزارة مع إحدى الشركات هناك دون موافقة ديوان المحاسبة وتسبب هذا العقد بعدم قيام المكتب الصحي بدوره الحقيقي ولا تقوم الشركة بتزويد المكتب الصحي بما يلزم للتحقق لما يدفع للمستشفيات ولا تتوافر خدمة الوصول الالكتروني لدى المكتب الصحي للإطلاع على الإجراءات الطبية المقدمة للمرضى وتم سداد 83 مليون دولار دون ارفاق ما يؤيد صحتها وارتفعت التحويلات المالية للمكتب بعد العقد مباشرة رغم تناقص أعداد المرضى !!

كما أن استمرار عدم (ميكنة الحسابات المكاتب الصحية بالخارج مع الوزارة) أدى إلى تعرض الأموال المحولة لخطر الاختلاس والتزوير ومنها ما حدث في المكتب الصحي بلندن مؤخرا حيث قام عدة محاسبين وافدين بالمكتب بالتعاون مع أطباء وصيدليات في بريطانيا بتزوير كتب علاج مرضى كويتين منذ سنة 2009 استطاعوا من خلالها اختلاس 13 مليون جنيه استرليني (5 ملايين دينار) واكتشفتها الشرطة البريطانية بعد اشتباهها بتضخم أرصدة المحتالين وهذه الحادثة تضاف إلى سلسلة حوادث أخرى وقعت بالماضي في المكاتب الصحية في فرانكفورت وواشنطن وغيرها بخلاف وجود العديد من الحالات لم تغادر البلاد أصلا وحصلت على مخصصات العلاج وهي بالكويت كما أنبه كشف المناقد بوزارة الداخلية.

علما أن الحكومة تقدمت حاليا بطلب فتح اعتماد إضافي لوزارة الصحة بسحب 450 مليون دينار من الاحتياطي العام لتغطية نفقات العلاج بالخارج والعجز الحاصل فيه وبعض مبررات السحب لا يتوافق مع ما هو مثبت في تقرير ديوان المحاسبة وبحاجة لمزيد من الدراسة والاستيضاح ووضع الحلول الملائمة لتفادي تكرار المشاكل الحالية مستقبلا.

ثالثا : المشاريع الإنشائية

كما لوحظ تدني نسبة الإنجاز في المشاريع الإنشائية للوزارة حيث بلغت مجتمعة 15% فقط وكثرة الملاحظات فيها ابرزها قيام الوزارة بطرح مناقصة مستشفى العدان قبل سنتين رغم عدم كفاية المبالغ المرصودة لها حيث كان الاعتماد آنذاك مليوني دينار وتكلفة المشروع تقارب 232 مليون دينار وتسبب هذا الأمر بتعطل الترسية على المناقص الفائز وانسحابه لاحقا وانتقال العقد للمناقص الثاني مما كبد المال العام 35 مليون دينار نتيجة لفروق الأسعار بين العقدين مما يتطلب رفع كفاءة قطاعات الوزارة المعنية بإدارة وتنفيذ العقود مع إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة العقود وطرحها وتنفيذها والرقابة عليها.

من خلال استطلاع رأي لوزارة شؤون الأمة عبر البوابة البرلمانية

الهيفي : القضية الإسكانية مازالت أهم أولوية للمواطن

تحليل القضايا المهمة

الرسم البياني

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د. أحمد براك الهيفي إن استطلاع للرأي قامت به الوزارة، خلص إلى أن القضية الإسكانية تأتي في صدارة اهتمامات المواطن الكويتي والتي يأمل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعها على رأس أولويات الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة.

وأوضح د.الهيفي أن الاستبيان الذي قام به قسم قياس الرأي العام بإدارة الدراسات السياسية والاقتصادية بقطاع البحوث ونظم المعلومات في الوزارة كان محورها أهم القضايا التي تشغل المواطن الكويتي من واقع سؤال مفاده : ما القضية الأهم بوجهة نظرك التي يجب أن يتبناها المجلس القادم؟ ، وقد تم وضع خيارات ما بين القضايا الأمنية والإصلاح الاقتصادي والمالي وقضايا الفساد والمال العام والصحة والتعليم والإسكان وقضايا الأسرة.

وقال د.الهيفي إن استطلاع الرأي استهدف الوصول الى أهم ما يشغل المواطنين من القضايا التي يريدون حلاً لها في مجلس الأمة الحالي حيث جرى الاستطلاع من خلال على موقع الوزارة الإلكتروني والبوابة البرلمانية المعتمدة ضمن البوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت على شبكه الأنترنت وكذلك الواتس اب.

وأوضح د.الهيفي قائلاً لقد شارك في الاستطلاع 987 زائرا وقد اعتبر 558 منهم ان القضية الإسكانية هي أهم قضية تشغل الأسرة الكويتية بنسبة 57% من إجمالي المشاركين . وحلت في المرتبة الثانية قضايا الفساد والمال العام بنسبة 19.1 % فالتعليم 8 % ثم الإصلاح الاقتصادي والمالي بنسبة 7 %من المشاركين .

من جهته قال د. فالح العمره (مدير إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية) أن من واقع نتائج استطلاع الرأي هناك مسئولية تقع على عاتق السلطتين في مواصلة الاهتمام بالقضية الإسكانية التي تحتل الصدارة في جميع استطلاعات الرأي منذ سنوات طويلة بحيث تكون هناك رؤية متكاملة وخطة ميرمجة زمنيا لكل مشروع إسكاني يتضح من خلالها المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلى تلبية كافة الطلبات الإسكانية لاسيما أن الحكومة ومجلس الأمة السابق كانا قد منحا لهذه القضية أولوية وساهمت جهودهما معا في الارتفاع بمعدلات التوزيع السنوية إلى 12 الف وحدة بزيادة 9 آلاف وحدة سنويا مقارنة بمتوسط التوزيعات في السنوات السابقة.

نواب يطلبون التحقيق في «الحاويات» و«البيئة»

نواب يطالبون بالتحقيق في اسباب اختفاء الحاويات

تقدم تسعة نواب بطلب تكليف لجنة عاجلة للتحقيق في أسباب اختفاء الحاويات وأسماء الشركات التي تحملها الحاويات المختفية والمهربة؟ ومن قام بمنح اذن بخروج الحاويتين؟

وتضمن الطلب التحقيق في العقود الخاصة باحدى الشركات الموقعة عقودا مع الحكومة سواء بنظام BOT أو العقد المباشر في جميع مناطق الكويت ومع أي جهة حكومية والتحقيق في مشاريع البيئة المنفذة لفقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة والعقود المبرمة بالنسبة للمبالغ المخصصة لهذه المشاريع؟

المحيلبي: سلسلة من التفاهمات مع مؤسسات القطاع الخاص

شددت جمعية المهندسين على أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص كاشفة عن انطلاقة للتعاون بينها وبين " شمال الزور الأولى" خلال استقبال رئيس الجمعية المهندس سعد سعود المحيلبي للرئيس التنفيذي أندي بيفن ومساعد المدير العام للشؤون الفنية المهندس فهد الزعبي بحضور أمين الصندوق المهندس حسن بن ملفة ورئيس تحرير مجلة " المهندسون " المهندس ياسر محمد العواد وعضو رابطة المهندسين البحريين مساعد العبادة مساء يوم أول من امس (الثلاثاء) بمكتبه بالجمعية.

وأوضح المحيلبي: أن التعاون بين الجمعية و" شمال الزور الأولى " يمثل باكورة لسلسة من التفاهمات التي تعمل الجمعية على اطلاقها مع مؤسسات هامة في القطاع الخاص لافتا الى اهتمام " شمال الزور الأولى " بالتعاون وتقديم الدعم للفعاليات الهندسية وخاصة في مجالات التدريب والارتقاء بالكوادر الهندسية الكويتية التي تطمح الى الاستفادة منها الشركة.

واضاف المحيلبي انه بحث والرئيس التنفيذي ومساعد المدير العام للشؤون الفنية للشركة السبل المتاحة لتحقيق الدعم المنشود للكوادر الهندسية وانه عرض ايضا المشاريع القائمة والمستقبلية بالجمعية في مختلف المجالات .